ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

The problem of demarcating maritime borders in the territorial waters between Iraq and Kuwait and its potential strategic dimensions

Aamil Maher Kabaz, General

Directorate of Education, Salah al-Din Governorate, Science Education Department

* *Corresponding author: E-mail* : amlmahrkhbazalzawy@gmail.com

***Keywords*:**
territorial waters
Khor Abdullah
Fasht Al-Aij

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	8 Mar 2026
Received in revised form	2 Apr 2026
Accepted	5 Apr 2026
Final Proofreading	30 Oct 2026
Available online	31 Oct 2026

E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

The problem of the maritime border between Iraq and Kuwait centers around the dispute over the demarcation of the border in the Gulf of Abdallah and beyond, especially in the area known as "Fisht al-Eij". To divide the shipping lane, where many Iraqis object to its constitutionality and consider that it belongs to Iraq's economic and maritime sovereignty, the Fisht al-Aij area is a major point of contention, as Kuwait claims that it has sovereignty over it because it is a natural maritime land, while Iraq sees it as an industrial or modified area that has affected the maritime borders. The plans of the two cities to establish large ports (Al-Faw Al-Kabir for Iraq and Mubarak Al-Kabir for Kuwait) have aggravated the dispute, as each country saw that building the other might affect on her interests The official dispute today is not related to the presence of internationally recognized maritime borders, but rather to the administration of the maritime border in Khor Abdallah, and the legal status of the agreement in 2012 after the decision of the Iraqi Court, as well as to the files of the completion of the maritime border south of the boundary known as "Alama 162."

DOI: http://doi.org/10.25130/jtuh.33.10.2.2026.07

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

مشكلة ترسيم الحدود البحرية في المياه الإقليمية بين العراق والكويت وأبعادها الاستراتيجية المحتملة

عامل ماهر خباز / المديرية العامة لتربية محافظة صلاح الدين

الخلاصة:

تتمحور مشكلة الحدود البحرية بين العراق والكويت حول الخلاف على ترسيم الحدود في خور عبد الله وما بعده، خاصة في المنطقة المعروفة بـ "فشت العيج "تبرز المشكلة بشكل رئيس بسبب عدم اكتمال ترسيم الحدود المائية بعد العلامة١٦٢ ، ان مشكلة خور عبدالله هي نزاع حدودي مستمر بين العراق والكويت وتتمحور حول ترسيم الحدود البحرية في هذا الممر المائي الحيوي، والذي يمثل الشريان البحري الرئيس للعراق، كما ان الخلاف يرجع إلى كيفية تطبيق اتفاقية عام ٢٠١٢ لتقسيم الممر الملاحي ، تعد منطقة فشت العيج نقطة خلاف رئيسة، حيث تدعي الكويت أن لها سيادة عليها لكونها أرضًا بحرية طبيعية، بينما يرى العراق أنها منطقة صناعية أو معدلة أثرت على الحدود البحرية ، أدت خطط البلدين لإنشاء موانئ كبيرة (ميناء الفاو الكبير للعراق وميناء مبارك الكبير للكويت) إلى تفاقم الخلاف، حيث رأت كل دولة أن بناء الأخرى قد يؤثر على مصالحها ،لا يتعلق الخلاف الرسمي اليوم بوجود حدود بحرية معترف بها دوليًا، بل بكيفية إدارة الملاحة في خور عبد الله، والوضع القانوني لاتفاقية ٢٠١٢ بعد قرار المحكمة العراقية، إضافة إلى ملفات استكمال الترسيم البحري جنوب النقطة الحدودية المعروفة بـ"العلامة ١٦٢ ."

الكلمات المفتاحية : المياه الإقليمية ، خور عبدالله ، فشت العيج .

المقدمة :

الحدود هي خطوط فاصلة بين شيئين أو منطقتين، ويمكن أن تكون جغرافية وسياسية أو شخصية أو إدارية أما الحدود الجغرافية فهي التي تفصل بين دول أو ولايات أو محافظات بينما الحدود الشخصية هي قواعد يضعها الفرد في علاقات ، وتتنوع الحدود بين الطبيعية كالأنهار والجبال، والهندسية كالجدران والخطوط المرسومة على الخرائط و الحد لغة: هو المنع وحدود الله : هي محارمه التي نهى عن ارتكابها وانتهاكها قال تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا﴾ [البقرة:١٨٧] ، ومعنى الحد شرعًا: «عقوبة مقدرة في الشرع ، لأجل حق الله»، وقيل: عقوبة مقدرة شرعاً في معصية ، لتمنع من الوقوع في مثلها أو في مثل الذنب الذي شرع له العقاب.

يمكن تعريف مشكلة الحدود على أنها عدم الاتفاق على خط الحدود بين حكومات أو شعوب دولتين متجاورتين أو أكثر على موقع الخط الذي يفصل مقاطعاتهم ومن ثم سكانهم ، وهناك بعض الخصائص التي تعد أساسية في موضوع مشكلات الحدود ومنها ما يلي :

١- إن جميع أنواع الحدود السياسة بين الدول هي حدود رسمها الإنسان ان كانت طبيعية ام بشرية وهو الذي يحدد مواقع الحدود وليست الطبيعة

٢- ان مشكلات الحدود هي في جوهرها مشكلات بشرية تتعلق بشعور الناس الذين يهمهم الأمر بعدم الرضا وانها انعكاساً للعلاقات بين الدول نحو بعضها البعض.

٣- ان أي حد دولي قد يكون موضوع نزاع في أي وقت من الأوقات وان غالبية الحدود السياسية التي تظهر لنا الآن خالية من المشكلات التي كانت في الماضي مثار مشكلة. وقد تظهر مشكلة الحدود بين الدول لأسباب مختلفة اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية ، ومنها ما يرجع سببه لغموض تحديد الحدود على الورق وعدم تثبيتها على الأرض ، كما أن بعض المشكلات في الحدود تتعلق بدول لم يتم الاعتراف بها كما يحصل للحدود بين فلسطين والكيان الصهيوني أو بين الكوريتين الشمالية والجنوبية .

مشكلة البحث :

١- هل هناك مشكلة اقليمية على ترسيم الحدود البحرية بين العراق والكويت .

٢- هل المشكلة طبيعية اكثر مما هي بشرية .

فرضية البحث :

١- هناك مشكلة اقليمية في ترسيم الحدود البحرية بين العراق والكويت .

٢- المشكلة بشرية اكثر مما هي طبيعية .

منهج البحث :

اعتمد البحث على منهج تحليل القوة في دراسة العناصر الجغرافية المؤثرة في قوة الدولة وتطبيقه على المنظومة الاقليمية من خلال تناول اهميه البحار والخلجان والموانئ في التجارة الدولية ، من خلال الاستحواذ على عمليات تصدير النفط الى الاسواق العالمية او من خلال عمليات التبادل التجاري مع دول العالم خصوصا دول شرق اسيا والصين، كما تم الاستعانة بالمنهج الايكولوجي _ السياسي للربط بين الجغرافية والسياسة من خلال الوصف والتحليل والتقييم وطرح اكثر من تصور او بدائل والتي تعرف بالسيناريوهات .

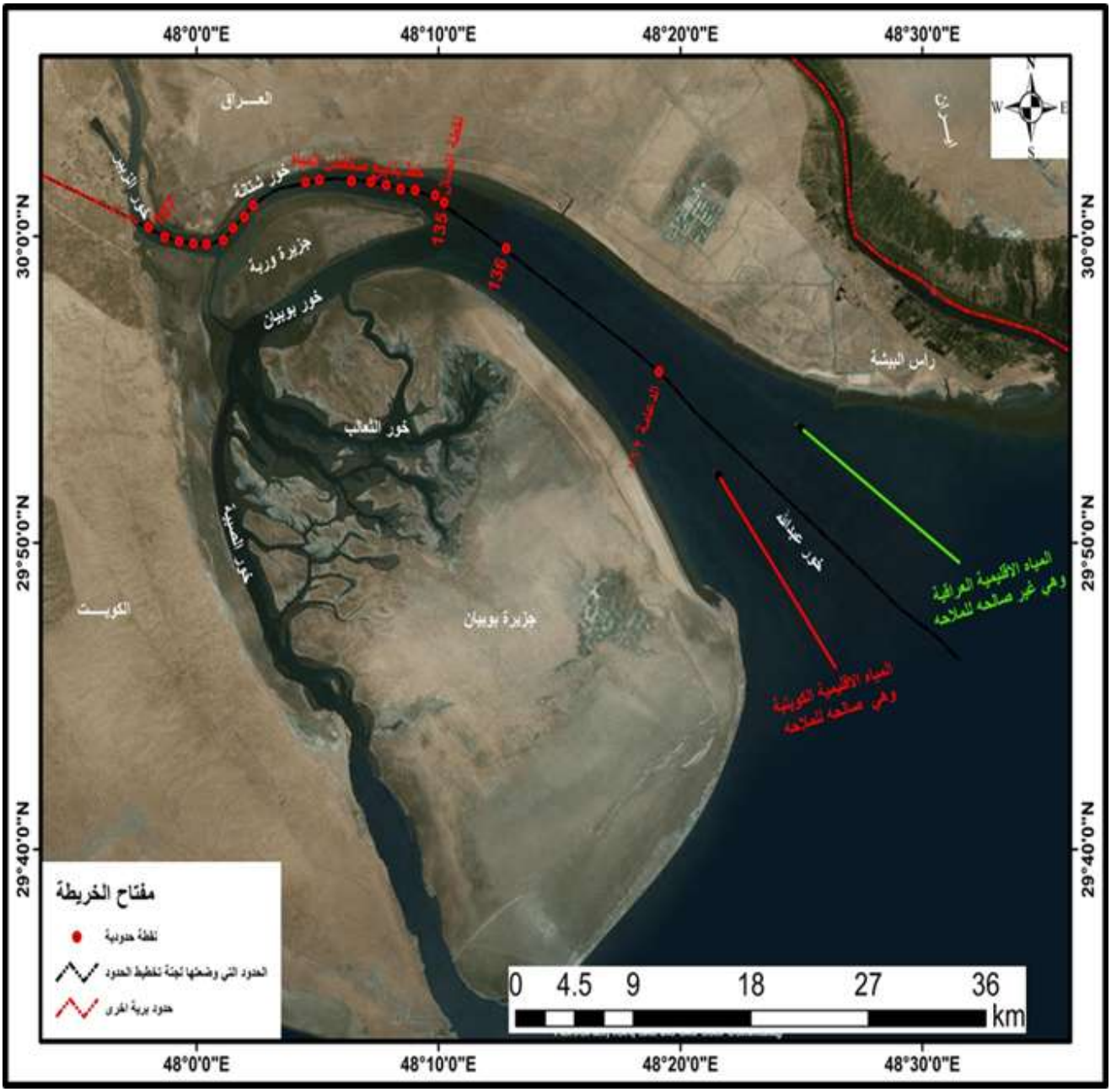
الحدود المكانية :

تتمثل الحدود المكانية للبحث بالمنطقة البحرية المتنازع عليها بين العراق والكويت، خاصة في المنطقة المعروفة بـ "فشت العيج " خريطة رقم (١) ، تبرز المشكلة بشكل رئيس بسبب عدم اكتمال ترسيم الحدود المائية بعد العلامة١٦٢، مما أدى إلى خلافات حول بناء المنشآت البحرية وتأثيرها على سيادة البلدين ومصالحهما الاقتصادية، مع استمرار محاولات حل المشكلة عبر الاتفاقيات القانونية والسياسية ، اما الحدود الزمانية للبحث فأنها تتمثل بتسلل زمني يبدأ منذ بداية الخلاف عام ١٩٦١ وما بعدها حتى الوقت الحاضر .

هيكلية البحث :

لغرض الاحاطة بعنوان البحث : مشكلة الحدود في المياه الاقليمية بين العراق والكويت وابعادها الستراتيجية المحتملة ، تم تقسيمة الى ثلاث مباحث ، تناول الاول خصائص مشكلات الحدود بين الدول كما تناول تاريخ الخلاف بين العراق والكويت ، فضلا عن دراسة مشكلة المياه الاقليمية بين البلدين في خور عبدالله بينما اهتم المبحث الثاني بدراسة اتفاقية خور عبدالله وتبعاتها القانونية والدستورية ، كما تناول النطاق الجغرافي للاتفاقية ، واخيرا اهتم البحث بدراسة اهم السيناريوهات المتوقعة والمحتملة .

خريطة رقم (١) منطقة البحث ونقاط الخلاف بين العراق والكويت



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على قاسم محمد الجنابي ، ريا صاحب عبد، اشكالية ترسيم الحدود العراقية الكويتية والخروج من احكام الفصل السابع، مجلة كلية التربية الاساسية/جامعة بابل،العدد١٢ ، ٢٠١٣، ص ٣٤٤، ومخرجات برنامج ArcGis10.3.

المبحث الاول :

اولا : الخصائص الموقعية للدول .

الحدود السياسية :هي الخطوط التي تحدد إقليم الدولة وتفصلها عن الدول المجاورة، وهي جزء مهم من الكيان السياسي للدولة وتحدد سيادتها وسلطتها ، اما الحدود الإدارية فهي التي تفصل بين التقسيمات الإدارية داخل الدولة، مثل المحافظات والمناطق، وهي ليست كيانات مستقلة ولا يُعترف بها دولياً ، في حين الحدود الطبيعية هي الحدود التي تستند إلى ظاهرات طبيعية كالجبال والأنهار، وتُشكل حاجزاً مادياً أو بيولوجياً.

يمكن تعريف مشكلة الحدود على أنها عدم الاتفاق على خط الحدود بين حكومات أو شعوب دولتين متجاورتين (العبادي رشيد ٢٠٠١)، ومن ابرز خصائص مشكلات الحدود هي :

- مشكلات بشرية ، غالبًا ما تكون المشكلات الحدودية ناتجة عن علاقات بشرية وسياسية وليست مجرد اختلافات جغرافية.
- مصطنعة وليست طبيعية ، الحدود السياسية هي من صنع الإنسان وليست ظاهرة طبيعية، حتى عندما تعتمد على المعالم الطبيعية.
- تتطلب حلولاً معقدة ، حل المشكلات الحدودية معقد لأنه يعتمد على علاقات دولية وتاريخية واقتصادية معقدة، ولا يوجد حل "قاطع" دائمًا، فالظروف قد تتغير وتتسبب في ظهور المشكلة مجددًا.
- الغموض في تحديد الحدود ، عدم وضوح الخطوط المرسومة على الخرائط أو عدم مطابقتها على أرض الواقع.
- الخلفيات الاستعمارية ، غالبًا ما تكون الحدود الحالية نتاج تقسيمات استعمارية لم تأخذ في الاعتبار التوزيعات العرقية والاجتماعية للسكان.
- الاقتصاد والموارد ، النزاعات حول المناطق الغنية بالموارد الطبيعية مثل النفط أو حول الأراضي الزراعية ، كذلك تصاعد النزاعات بسبب الأيديولوجيات القومية بين الدول.

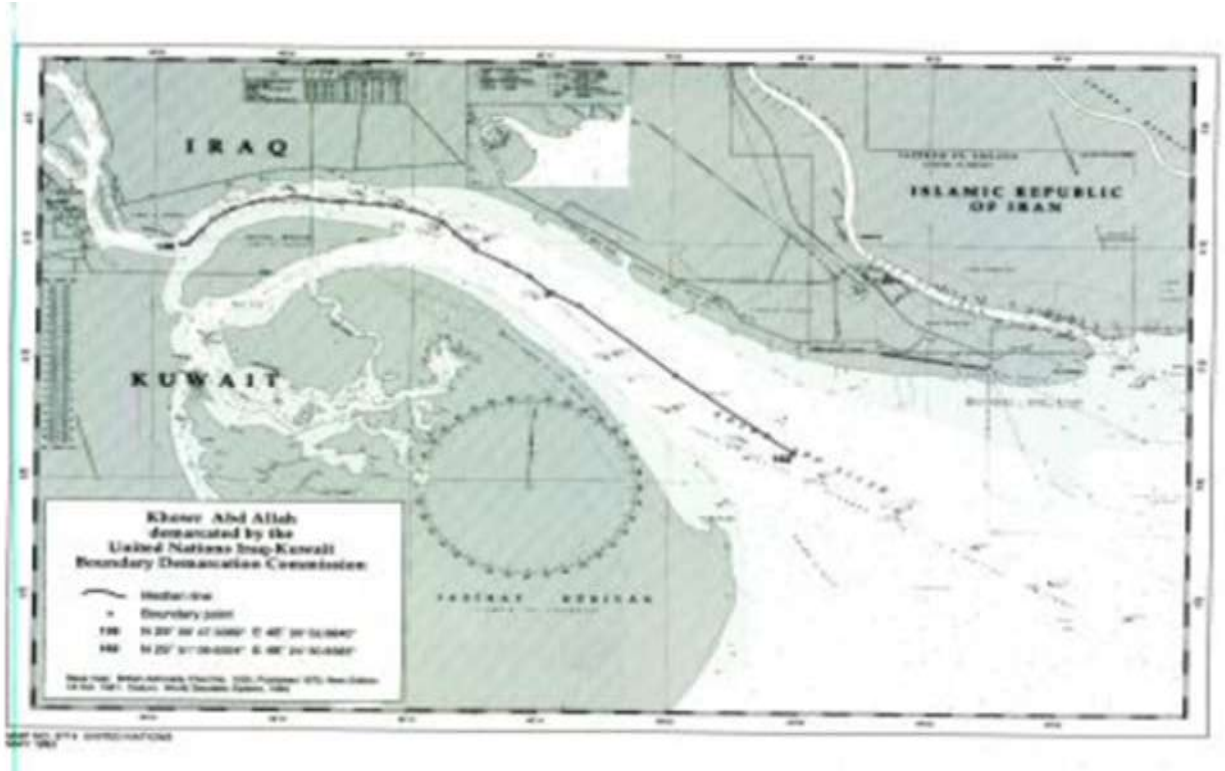
المبحث الاول :

ثانيا: تاريخ الخلاف بين العراق والكويت:

يعود تاريخ النزاع إلى ما قبل استقلال الكويت عام١٩٦١ م اذ قامت لجنة تابعة للأمم المتحدة في العام ١٩٣٢ بترسيم الحدود البحرية هذه المنطقة وبدون موافقة العراق، حيث تطور النزاع بعد الاستقلال تحديدا

العام ١٩٦١ ، او ما يعرف بأزمة عبد الكريم قاسم وهي أول مواجهة جدية بعد استقلال الكويت حينها العراق أعلن إن الكويت "لواء تابع للبصرة" وطالب بضمها(The Iraq–Kuwait Dispute: Evolution of the Iraq–Kuwait international boundary) ، الكتاب يوثق كيف بريطانيا تدخلت عسكرياً لحماية الكويت وبقت حدود ١٩٣٢ هي الأساس القانوني ، الا ان العراق اعترف بالكويت في العام١٩٦٣ لكن لم يوقع على ترسيم نهائي للحدود البرية او البحرية ، تطورت الاحداث وتسارعت حينما قامت الكويت بضخ النفط من حقل الرميلة المشترك بين العراق والكويت، فالعراق اعتبره "سرقة" وخسر مليارات الدولارات هذا التوتر الاقتصادي جعل من قضية المنفذ البحري والديون سبب مباشر لغزو العراق للكويت عام ١٩٩٠م ، وإلغاء الاعتراف بالحدود حيث اعلنت حكومة العراق اللغاء اتفاق ١٩٦٣ وضم الكويت "المحافظة ١٩" وتصحيح حدود ١٩٣٢ الظالمة" وطالب ببوبيان وربة فضلا عن خور عبدالله ، لكن بعد هزيمة حكومة صدام حسين الحرب وتحديدا في العام ١٩٩٣ وصدور قرار مجلس الأمن رقم ٨٣٣ ، تشكلت لجنة ترسيم الحدود التابعة للأمم المتحدة والتي اعتمت خرائط ١٩٣٢ البريطانية وثبتتها حرفياً ، صورة رقم (٢) .

صورة رقم (٢) خريطة ترسيم الحدود بين العراق والكويت تعود للعام ١٩٣٢ قبل استقلال الكويت



United Nations, Security Council Resolution 833 (1993), Annex, Map No.30, Khor Abdullah Boundary"

لم يتم ترسيم الحدود البحرية بشكل كامل بعد النقطة ١٦٢، وهي آخر نقطة تم الاتفاق عليها قبيل الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠ ، ان أصل النزاع هو خور عبدالله وهو ممر مائي ضيق يفصل بين جزيرتي وربة وبوبيان الكويتيتين وشبه جزيرة الفاو العراقية ، تُعد هذه المنطقة محل نزاع تاريخي بين البلدين بسبب محدودية سواحل العراق الطويلة على الخليج كما ان للمشكلة ارتباط بغزو العراق للكويت عام ١٩٩٠ الذي فاقم من حساسية قضية ترسيم الحدود البحرية(البهادلي ، قاسم ٢٠١٠).

بعد حرب الخليج الثانية وغزو الكويت عام ١٩٩٠، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار ٨٣٣ عام ١٩٩٣، الذي اعتمد ترسيم الحدود البرية والبحرية بين العراق والكويت استنادًا إلى توصيات لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود(عبدالكريم احمد ١٩٩٢) .

قرار مجلس الأمن ٨٣٣ لسنة ١٩٩٣ – هذا القرار الذي "قفل" ملف الحدود بين العراق والكويت رسمياً وشمل اهم خمس قرارات (البكري جواد ٢٠١١).

١– التثبيت النهائي للحدود ، القرار صادق على عمل "لجنة ترسيم الحدود" التي شكلها مجلس الأمن بعد حرب الخليج ، اللجنة أخذت محاضر ١٩٣٢ البريطانية و خرائط ١٩٦٣ وثبتتها حرفياً أي ان حدود عام ١٩٣٢ اصبحت ملزمة دولياً وتحت الفصل السابع.

٢– الحدود البحرية – خور عبدالله تم رسم الحدود البحرية من العلامة ١٦١ إلى العلامة ١٦٢ داخل خور عبدالله ، مما يعني ان نسبة ٨٠% من الخور للكويت ٢٠% فقط للعراق ، حيث حصل على قناة ملاحية ضيقة "Khor Abdullah Channel" للدخول والخروج ، أي ان السيادة الكاملة على أغلب الخور للكويت.

٣–العراق تحت الإجبار ، القرار صدر "تحت الفصل السابع" من ميثاق الأمم المتحدة ، وهذا يدل ان القرار ليس اتفاق تفاوضي بل ان العراق رفضه أول ٣ شهور، لكن وافق مجبرا عام ١٩٩٤ بسبب استمرار العقوبات.

٤– الخرائط اصبحت جزء من القرار ، والقرار ضم ٣٤ خريطة رسمية ، العلامة ١٦٢ هي آخر علامة بحرية وثبتت إحداثياتها بالأقمار الصناعية GPS ، بعدها تبدأ المياه الدولية.

٥– إغلاق الملف قانونياً ، المادة الرابعة من القرار تنص: "القرارات الخاصة بالترسيم نهائية" مما يدل ان الأمم المتحدة تعد الملف غير قابل للتفاوض او اعادة ترسيم إلا بموافقة الطرفين .

المبحث الاول :

ثالثا : مشكلة المياه الاقليمية بين العراق والكويت في خور عبد الله

ان للموقع الجغرافي وطبيعة وشكل الساحل اثر كبير على وضع العراق القانوني كدولة بحرية حسب اتفاقية البحار لعام (١٩٨٢)، فموقع العراق في رأس الخليج العربي وتقعر ساحله يجعل البحار الإقليمية وامتداداتها لكل من الكويت وإيران تتقاطع عند بحره الإقليمي فتغلق الطريق أمام الامتداد الطبيعي للبحر الإقليمي العراقي، وكذلك تمنعه من امتلاك مناطق اقتصادية خالصة كما تحدد بحره الإقليمي بمنطقة ضيقة على شكل مثلث قاعدته ساحل العراق في رأس البيشة وجزء من خور عبد الله وتتداخل البحار الإقليمية العراقية والإيرانية والكويتية كما يتداخل الجرف القاري العراقي مع هاتين الدولتين لذا يمكن عد العراق الدولة الأكثر تضرراً في الخليج العربي ويكون التضرر الجغرافي العراقي بسبب قصر الساحل العراقي من رأس البيشة إلى أم قصر لا يزيد عن (٣٦) ميلا بحريا معظمه يقع داخل قناة خور عبد الله الضيق، صورة رقم (٣) ولا يتبقى من الساحل إلا مسافة لا تزيد عن (١٠) أميال بحرية يمكن اعتبارها واقعة مباشرة على البحر، كذلك الساحل العراقي بين رأس البيشة وخور عبد الله غير تام التكوين وهو طيني ضحل ويتضمن مستنقعات تتسع مساحتها كثيراً في وقت المد والفيضان وخاصة في أثناء الشتاء، لذا فالأعماق ضحلة جداً، وذلك يحد كثيراً من إمكانية أنشاء المباني والمنشآت البحرية ويعيق الملاحة في هذه المنطقة.(العبادي رشيد ،٢٠٠١) .

أن لجوء البلدين بالقيام بخطط لإنشاء موانئ كبيرة (ميناء الفاو الكبير للعراق وميناء مبارك الكبير للكويت) إلى تفاقم الخلاف، حيث رأت كل دولة أن بناء الأخرى قد يؤثر على مصالحها ،لا يتعلق الخلاف الرسمي اليوم بوجود حدود بحرية معترف بها دوليًا، بل بكيفية إدارة الملاحة في خور عبد الله، والوضع القانوني لاتفاقية ٢٠١٢ بعد قرار المحكمة العراقية، إضافة إلى ملفات استكمال الترسيم البحري جنوب النقطة الحدودية المعروفة بـ"العلامة ١٦٢.

صورة رقم (٣) إطلالة خور عبدالله البحرية البالغة ٣٦ ميلا فقط



المصدر : شبكة الانترنت العالمية : Iraq Kuwait boundary map UNWikimedia Commons

يعد خور عبد الله هو المدخل الوحيد إلى موانئ أم قصر وخور الزبير وهو قناة ضيقة وضحلة تنتشر فيها المستنقعات والسطوح الملحية، وبهذا لا يمكن استخدامه كمدخل إلى العراق إلا بالحفر المستمر للقناة التي تتوسط هذا الخور، وكذا الحال بالنسبة لشط العرب وذلك يحدد السفن المارة عبر هذه القناة بغاطس لا يزيد عن (٦ ، ١٠ م) وفي أوقات المد العالي فقط.

كما ان شكل الساحل العراقي المقعر في رأس الخليج العربي ما يجعل البحر الإقليمي العراقي مثلث الشكل وذا مساحة صغيرة قاعدته تستند إلى الساحل فيلتقي ضلعاه في منطقة على بعد (١٢) ميلا بحريا تتقاطع عندها البحار الإقليمية لدول الجوار البحري قاطعة الطريق إزاء العراق في امتلاك مناطق اقتصادية خالصة، ومن الناحية القانونية، ووفقاً لقانون البحار فإن إمكانية المناطق التي تحت ولايته الوطنية واستثمار الموارد الحية في المنطقة الاقتصادية مرهون بالاتفاق بين إيران والكويت، ونرى أن مثل هذا الاتفاق من الصعوبة

تحقيقه بمكان عقده مع إيران والكويت بضوء الخلافات والصراعات الحدودية والتقاطعات (القادر ، محمد ٢٠٠٠).

على الرغم من وجود اتفاقية تنظيم الملاحة في الخور، لكن ينبغي إدراك حقيقتين في هذا الجانب:

الأولى : إن تابعية خور عبد الله مناصفة بين كل من العراق والكويت بحكم الموقع الجغرافي للخور ولكلا الدولتين، فتطل عليه السواحل العراقية في أقصى جنوبه الشرقي من جهة، وتطل عليه السواحل الشمالية الشرقية لدولة الكويت والمتمثلة بجزيرتي وربة وبوبيان من جهة ثانية وقد أقرت هذه الحقيقة الجغرافية بقرار مجلس الأمن الدولي ٨٣٣ لسنة ١٩٩٣.

الثانية : إن الاستفادة من خور عبد الله كممر ملاحي تقتصر على العراق المحدودة سواحله ووقوع موانئه التجارية المهمة في خور الزبير – وهو الذراع البحري الممتد من خور عبد الله إلى داخل الأراضي العراقية في حين تمتلك الكويت إطلالة واسعة على الخليج العربي، والعديد من الموانئ على ساحلها الممتد لأكثر من ١٢٥ ميل بحري بالمقابل لم تكن تمتلك أي موانئ على خور عبد الله حتى العام ٢٠٠٥ حيث أعلنت مباشرتها بإنشاء ميناء مبارك الكبير وبناء على ذلك فإن كل السفن الداخلة إلى الخور قادمة إلى الموانئ العراقية وبالتالي فإن إدارة الخور وقعت على عاتق العراق باعتباره المستفيد الوحيد من هذا المسطح المائي منذ تأسيس الموانئ العراقية ميناء أم قصر (١٩٩٧) و ميناء خور الزبير (١٩٧٠) (البكري جواد ٢٠١١) .

فضلاً عن ما كان يمثله الخور – وما يزال – مصدراً مهماً للثروة السمكية العراقية، علماً إن جزيرة بوبيان الكويتية كانت مركزاً لصيادي الأسماك من سكان الفاو إضافة إلى جماعة العوازم لاسيما خلال فصل الصيف ، تم توقيع الاتفاقية في ٢٩ نيسان من العام ٢٠١٢ في بغداد تضمنت هذه الاتفاقية (١٦) مادة وقد أوضحت مادتها الأولى أهم الأهداف التي من أجلها عقدت هذه الاتفاقية، وهو التعاون في تنظيم الملاحة البحرية في الممر الملاحي في خور عبد الله بما يحقق مصلحة كلا البلدين فضلاً عن المحافظة على البيئة البحرية(جعفر ، محمد راضي ٢٠١٣).

المبحث الثاني :

اولا : اتفاقية خور عبد الله وتبعاتها القانونية والدستورية

في عام ٢٠١٢ وقّع البلدان اتفاقية لتنظيم الملاحة البحرية في خور عبد الله، وصادق عليها البرلمان العراقي عام ٢٠١٣. هدفت الاتفاقية إلى تنظيم حركة السفن والملاحة في الممر المائي المشترك بين البلدين .

(المحمود حسن ،٢٠١٨) ،ان مشكلة خور عبدالله هي نزاع حدودي مستمر بين العراق والكويت، وتتمحور حول ترسيم الحدود البحرية في هذا الممر المائي الحيوي، والذي يمثل الشريان البحري الرئيس للعراق، كما ان الخلاف يرجع إلى كيفية تطبيق اتفاقية عام ٢٠١٢ لتقسيم الممر الملاحي شكل رقم (١)

شكل رقم (١) حدود بحرية مرسمة اميا سنة١٩٩٣م



المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على :حسن خليل حسن ، جامعة البصرة ، مركز علوم البحار ٢٠١٢ .

حيث يعترض العديد من العراقيين على دستوريتها ويعتبرون أنها تمس سيادة العراق الاقتصادية والبحرية في يناير عام ٢٠١٣ أقر مجلس الوزراء العراقي، اتفاقية مع الكويت تتعلق بتنظيم الملاحة البحرية في خور عبد الله المطل على مياه الخليج ، وصادق مجلس النواب العراقي على الاتفاقية في وقت لاحق من العام ذاته لتدخل رسميا حيز التنفيذ.

وبعد مضي عقد من الزمن، قررت المحكمة الاتحادية في العراق عدم دستورية الاتفاقية وبررت قرارها "لمخالفة أحكام المادة (٦١/ رابعا) من دستور جمهورية العراق التي نصت على أن عملية المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية تنظم بقانون يسن بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب."(المحمود حسن ٢٠١٨،)

قرار المحكمة العراقية أعاد إلى الواجهة المشاكل الحدودية بين بغداد والكويت، التي تعهد البلدان على تجاوزها مؤخرا، بعد التحسن التدريجي في العلاقات خلال السنوات الماضية ان التفسير القانوني للمشكلة يرى

البعض أن خور عبدالله لا ينطبق عليه وصف البحر الإقليمي بموجب قرار مجلس الأمن ٦٨٧، وأن الاتفاقية تنطوي على مخالفة للدستور العراقي، بينما يعتبر آخرون أن قرار المحكمة الاتحادية بشأن الاتفاقية كان له سابقة في الأحكام السابقة كذلك تخشى تقارير برلمانية عراقية من أن الاتفاقية تعيق حركة الملاحة وتزيد من تكاليف التأمين على السفن المتجهة إلى الموانئ العراقية، مما يؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني وان العلاقات الثنائية تمثل اختباراً لسيادة العراق وصدق الإرادة السياسية في تجاوز التنازلات، ولها تأثير كبير على العلاقات الثنائية بين العراق والكويت ، كما ان الخوف من تصاعد التوتر تثير مخاوف من تجدد التوتر بين العراق والكويت، خاصة مع تزايد الدور السياسي لجماعات مسلحة موالية لإيران، والخشية من استغلال القضية لأغراض سياسية .

تعد منطقة فشت العيج نقطة خلاف رئيسة، حيث تدعي الكويت أن لها سيادة عليها لكونها أرضًا بحرية طبيعية، بينما يرى العراق أنها منطقة صناعية أو معدلة أثرت على الحدود البحرية أدت خطط البلدين لإنشاء موانئ كبيرة (ميناء الفاو الكبير للعراق وميناء مبارك الكبير للكويت) إلى تفاقم الخلاف، حيث رأت كل دولة أن بناء الأخرى قد يؤثر على مصالحها .

بينما تنص الاتفاقية بين البلدين على تقسيم مياه خور عبد الله بالمناصفة ، انطلاقا من قرار مجلس الأمن الدولي التابعة للأمم المتحدة "٨٣٣" الصادر عام ١٩٩٣ الذي أعاد ترسيم الحدود ما بعد الاجتياح العراقي للكويت ، ويعترض الجانب العراقي على هذه الاتفاقية لأنهم يعدونها تمنح الجانب الكويتي أحقية في مياه إقليمية داخل العمق العراقي، مما يعيق حركة التجارة البحرية أمام الموانئ المحدودة للبلاد .

أمام العراق والكويت الآن مساران ، الأول هو أن يعيد البرلمان العراقي التصويت على الاتفاقية بأغلبية ثلثي الأصوات لتكون نافذة ومُلزمة، أما إذا رفض البرلمان التصويت على الاتفاقية وهو السيناريو الثاني، فبإمكان الكويت في هذه الحالة اللجوء إلى المحكمة الدولية لقانون البحار.

أن اتفاقية عام ٢٠١٣ "جرت دون مشاورة جميع الأطراف العراقية وأن العديد منها ترى أن الاتفاقية بصيغتها الحالية لا تحمي مصالح العراق" وأن الخيار أمام الكويت الآن هو أن تعيد التفاوض للتوصل إلى اتفاقية جديدة ترضي الطرفين وتحمي حقوقهم وفقا للمعايير والقوانين الدولية ، وفي لقاء خاص مع موقع الحرة، قال وزير الاعلام الكويتي الأسبق، سامي النصف أن "الكويت أكدت أكثر من مرة أن القضية "عراقية–عراقية"، وليس لديها أي اعتراض إذا أعادت الحكومة العراقية هذه الاتفاقية إلى البرلمان للمصادقة عليها من جديد" ، وأشار النصف إلى أن "أي تحرك أو إجراء آخر سيكون دليلا عن وجود جهات تحاول 'زرع الألغام' في العلاقات بين البلدين، والعراق سيكون هو المتضرر الكبير في حال تم رفض هذه الاتفاقية،

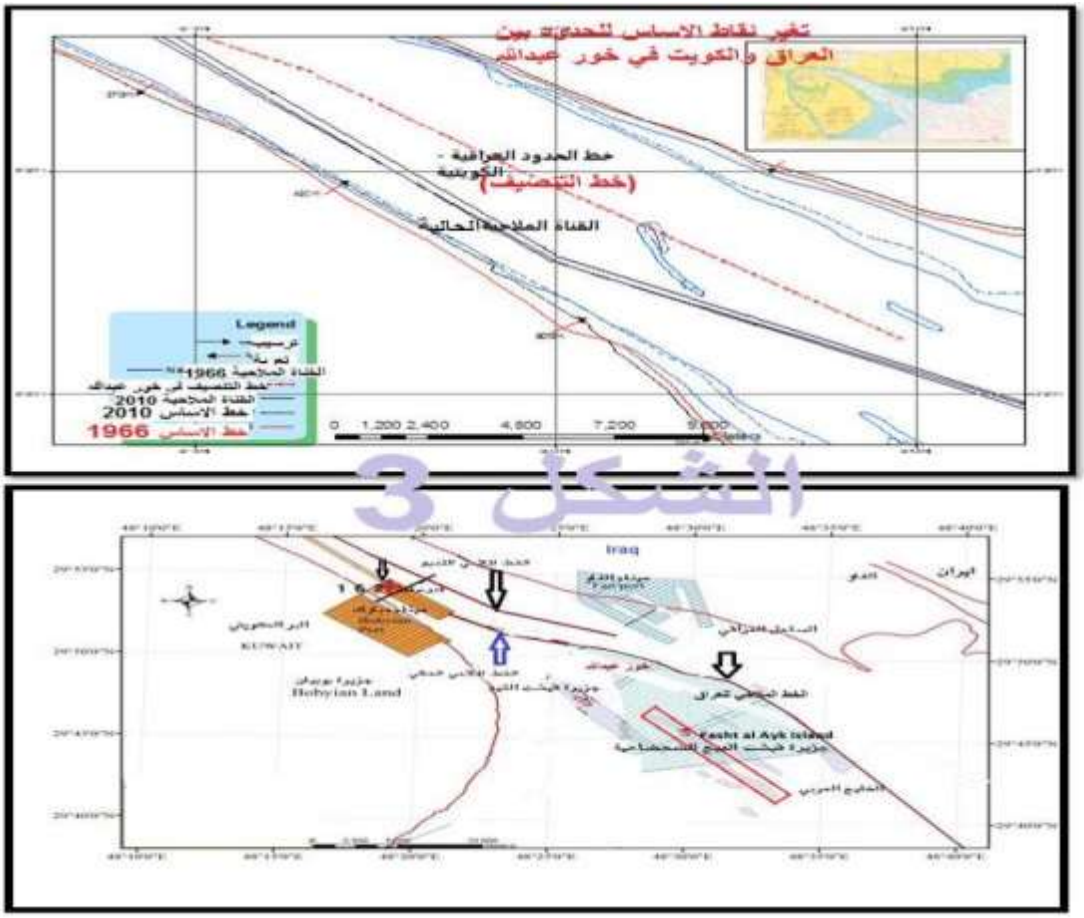
لأن الكويت تقع ضمن منظومة خليجية متكاملة ومن مصلحة العراق أن يعزز علاقاته مع هذه الدول" ،(جعفر راضي ٢٠١٣) وبشان اعتراض أطراف عراقية على الاتفاقية التي قالوا إنها تغبن حق العراق في الملاحة، أضاف الوزير الكويتي السابق أن هذا الأمر غير صحيح "بدليل أن العراق يبني الآن واحدا من أكبر الموانئ في المنطقة، ميناء الفاو العراقي أكبر من جميع موانئ الكويت مجتمعة وبالتالي لا يوجد أي 'خنق' للعراق في الملاحة البحرية ، العراق يمتلك أيضا موانئ أخرى على الخليج مثلا ميناء أم قصر والزبير ."وذكر أن "الكويت تاريخيا ساعدت العراق في الملاحة البحرية، فالموانئ الكويتية هي التي دعمت العراق خلال الحرب مع إيران والتي أجبرت العراق آنذاك على غلق جميع موانئه" (السعدون محمد ٢٠٠٢) .

المبحث الثاني :

ثانيا : النطاق الجغرافي للاتفاقية

ذُكر في المادة ٢ أنه "لأغراض هذه الاتفاقية يُقصد بالممر الملاحي هو الممر الملاحي الموجود من نقطة التقاء القناة الملاحية في خور عبد الله بالحدود الدولية ما بين النقطتين الحدوديتين البحريتين رقم (١٥٦) ورقم (١٥٧) باتجاه الجنوب إلى النقطة (١٦٢) ومن ثم إلى بداية مدخل القناة الملاحية عند مدخل خور عبد الله" ذُكرَ في المادة (٦) من نص الاتفاقية أنه "لا تؤثر هذه الاتفاقية على الحدود بين الطرفين في خور عبد الله المقررة بموجب قرار مجلس الأمن رقم (٨٣٣) لسنة (١٩٩٣)" ، بغية تنظيم الملاحة البحرية في خور عبد الله من خلال تشكيل لجنة مشتركة تعمل على تفعيل بنود هذه الاتفاقية ووضع الخطط المشتركة للسلامة البحرية في خور عبد الله وغيرها من القضايا الملاحية والبيئية ولغرض تعزيز العلاقة الثنائية بين البلدين واحتراما لحق المرور الملاحي المقر في المواثيق والاتفاقيات الدولية (المحمود حسن ٢٠١٨)، لغرض التعاون في تنظيم الملاحة البحرية والمحافظة على البيئة البحرية في الممر الملاحي في خور عبدالله بما يحقق مصلحة كلا الطرفين ، في ظل نهم الجانب الكويتي بتوسعة الاستثمارات في ساحل بوبيان المقابل للعراق لا لضرورة او جدوى سوى محاولة لتعطيل اي جهد عراقي لتطوير ساحل طيني محدود ومنسي لما يقرب من ٤٠ عام مضت من الحروب ، ولسهولة تحري البحث بواسطة الخرائط يلاحظ من الشكل رقم (٣).

شكل رقم (٣) التأثيرات الطبيعية مع التدخلات البشرية في خور عبدالله باتجاه العراق



المصدر:عمل الباحث بالاعتماد على: حسن خليل حسن ، جامعة البصرة ، مركز علوم البحار ٢٠١٢ .

تظافر التأثيرات الطبيعية مع التدخلات البشرية في كسب نقاط خط الاساس في خور عبدالله باتجاه العراق وهذا يحصل قبل الاتفاق على وضع هذه الحدود بشكل نهائي، اذ لم تتضمن الاتفاقات السابقة بين البلدين على المناطق في مدخل خور عبدالله الجنوبي (المناطق الواقعة جنوب شرق الدعامة (١٦٢) اذ كانت هذه الدعامة آخر نقطة في خور عبدالله جرى الاتفاق عليها في العام ١٩٩٣ ، ومن المؤكد ان التدخلات البشرية والتأثيرات الترسيبية سوف ترسم امتداد حدودي بحري لصالح الكويت باتجاه العراق مستقبلاً بشكل تدريجي اذ سيشكل التدخل الاصطناعي في جزيرة فيشت العيج (Fasht al Ayk Island) حاجزاً لاصطياد وتجمع الرسوبيات امامها وخلفها وسوف تتشكل كتلة ارضية واسعة متقدمة باتجاه البر العراقي في خور عبدالله بعد ان تتكون جزيرة رسوبية متسعة امام جزيرة بوبيان، وهذا سيكون من مصلحة الكويت لانها سوف تسعى بكل قدراتها لجعل اساس ترسيم الحدود البحرية يبدأ من النقاط الجديدة، وقد اثبتت دراسة عراقية نُشرت في العام

٢٠١٢ ان هنالك فرقاً يصل الى نصف المقطع العرضي في خور عبدالله فيما لو تم اعتماد خط اساس الترسيم من هذه الجزيرة المصطنعة، وهنا من المهم الاشارة نقطة حساسة لها علاقة وثيقة بهذا الاهتمام بمدخل خور عبدالله، اذ تجري الكويت منذ العام ٢٠١٣ او قبل هذا التاريخ االستعدادات على قدم وساق لإنجاز اكبر مشروع استثماري عالمي في الشرق الاوسط في هذه المنطقة، اذ انها خصصت اراضي واسعة استعداداً للعب دور محوري بعد وضع خطط متكاملة لإقامة (المنطقة الشمالية للصناعات الصينية في الكويت) (زيادة اكرام ،٢٠٢٣) واختارت خمس جزر تقع قبالة الساحل الشرقي للكويت (بوبيان، وربة، فيلكا مسكان، عوهة لإقامة منطقة متحررة وبنى تحتية جاذبة، وخططت لإقامة مدينة استثمارية كاملة تخص المشروع اطلقت عليها (مدينة الحرير)، وحجزت مساحة واسعة في الطرف الشمالي الشرقي من اراضيها ضمن خطة (الامل – العمل) التي انطلقت ضمن استراتيجية وطنية للفترة ٢٠١٠–٢٠٣٥ لمدة ٢٥ عام وكانت الكويت أول دولة عربية خليجية توقيع مذكرة تفاهم للتعاون مع الصين في إطار المبادرة الصينية (طريق الحرير الجديد) او (الحزام – الطريق).

على مستوى اعلى سلطة في الكويت، وبهذا فتحت افاق خطة تطويرية انطلقت في بدايات اعلان المشروع ليس فقط لتحقيق دور في مرور طريق الحرير عبر الكويت، ولتكون بؤرة انطلاق هذا المشروع في الشرق الاوسط وجنوب غرب اسيا وقد اطلقت لطموحها العنان ليكون الاستثمار في هو البديل الرئيس لمدخلاتها القومية المتأتية من عوائد تصدير النفط(البناء بعيداً عن النفط، وكانت البداية من تأهيل جزيرة بوبيان الكويتية لتكون مدينة استثمارية نموذجية وتهدف الكويت من هذه الاجراءات لإنشاء استثمارات بقيمة ٦٠٠ مليار دولار بأرباح متوقعة تبلغ ٣٥ مليار، مما قد يسبب الى ضرب المصالح الاقتصادية للموانئ العراقية واجهاض مشروع الفاو الكبير، ولهذا اقدمت الكويت على وضع التصاميم الخاصة بميناء مبارك الكبير بعد سنة واحدة من وضع تصاميم ميناء الفاو الكبير، وهذه التقارب في التوقيت يُظهر حجم التنافس المحموم، وبنفس الطريقة واجهت الكويت اعلان العراق عن اتمام كاسر الامواج الشرقي والغربي في ميناء الفاو الكبير.(المحمود، حسن ،٢٠٢٣)

المبحث الثاني :

ثالثا : السيناريوهات المتوقعة والاستنتاجات

ان استمرار الخلاف الحدودي بين العراق والكويت قد يؤدي إلى تدهور العلاقات الدبلوماسية وتفاقم الأزمات السياسية ، حيث ان السيناريوهات المتوقعة تشمل زيادة التوترات السياسية والتوظيف الإعلامي للملف قد يؤدي الى عزل العراق وتأثيره على مشاريع تنموية كبرى مثل "طريق التنمية، وقد تتضمن السيناريوهات

الأخرى عرقلة التعاون الأمني والاقتصادي، وتحويل النزاع إلى ساحة لممارسة الضغوط الإقليمية، أو اللجوء إلى الوسائل القانونية لتسوية النزاع ، خلاصة ما تقدم فيمكن قراءة الموقفان العراقي والكويتي اذ يرى الجانب الكويتي أن الاتفاقية جزء من تنفيذ الالتزامات الدولية وقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالحدود بين البلدين .

بينما يرى معارضون عراقيون أن الاتفاقية أثرت سلبًا على حرية العراق البحرية ووصوله إلى الخليج، في حين تؤكد الحكومات العراقية المتعاقبة التزامها بالقرارات الدولية والحدود المعترف بها دوليًا .

الاستنتاجات:

في حال استمرار الخلافات والنزاعات السياسية بين البلدين الشقيقين ترى الدراسة مايلي :

١- تفاقم الأزمات السياسية، يمكن أن يتحول الخلاف إلى أزمة سياسية بين البلدين خصوصاً في ظل وجود عناصر داخل العراق توجه أصابع الاتهام لبعض أطراف أخرى في المنطقة وتوظف ملف خور عبد الله لأغراض سياسية.
٢- عرقلة المشاريع الاقتصادية ، قد يؤدي الخلاف إلى تعثر مشاريع تنموية هامة مثل "طريق التنمية" الذي يربط بين الشرق والغرب، مما يؤثر سلباً على فرص التنمية في العراق.
٣- تأثير سلبي على التعاون الأمني والاقتصادي ، قد يؤثر الخلاف على التعاون المشترك في مجالات أخرى مثل الأمن والتبادل التجاري، مما يهدد بتقويض الجهود المبذولة لتحسين العلاقات الثنائية.
٤- اللجوء إلى الوسائل القانونية، في حال فشلت المفاوضات بين الطرفين، فقد يُرفع النزاع إلى المحكمة الدولية لقانون البحار، والتي تنظر في النزاعات البحرية بين الدول .
٥- يؤثر استمرار الخلاف على التنمية الاقتصادية لكلا البلدين، خاصة في قطاعي الموانئ والصيد، كما قد يسبب ضررا بالبيئة والثروة السمكية .
٦- تأثير على ميناء الفاو الكبير، يرى البعض أن استمرار الخلاف قد يعيق تطور ميناء الفاو الكبير.

المقترحات :

اولا : تشكيل فريق بحثي من الاختصاصين في الجانب البحري الدولي لدراسة ابعاد الخطوات الكويتية ومدى تأثيرها على مستقبل الحدود في خور عبدالله، وانشاء دراسة متكاملة مدعمّة بالخرائط التفصيلية والادلة التاريخية للطعن بأي محاولة لإدخال متغيرات جديدة في الحدود البحرية في خور عبدالله لصالح الكويت.

ثانيا : الغاء جميع الاتفاقات الاولية حول الربط الشبكي مع جميع دول الجوار التي تربطنا بها حدود بحرية، والرفض بشكل حتمي للربط بسكك الحديد مع الكويت، لان هذا الربط سيوجه ضربة قاصمة لاقتصاد الموانئ العراقية وبالأخص الجدوى الاقتصادية لميناء الفاو الكبير مما يشجع على مصادرة مياهنا البحرية بشكل مباشر او غير مباشر.

ثالثا : يجب ان تؤخذ طبيعة الترسيب في خور عبدالله بنظر الاعتبار في اي اتفاق حدودي بحري فضلاً عن ضرورة وضع بنود اتفاق حول ضرورة معالج الرواسب مناصفة مع الدول المتشاطئة بشكل مستمر.

رابعا : اعادة النظر بالقرار ٨٣٣ بعد دراسة الفقرتين(٢ و ٣) من المادة (١٦) اذ انهما تتيحان امكانية رفض الاتفاقية او تعديل بنودها من قبل الطرفين بما لا يضر مصلحة اي منهما.

خامسا : وضع خطط طويلة الامد لتطوير البيئات الساحلية العراقية ترتكز على نظرة استراتيجية تأخذ بنظر الاعتبار المتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية الاقليمية والعالمية، على ان تضع تلك الخطط في اولى حساباتها الاندماج مع مشروع طريق الحرير الصيني.

Sources and references:

1 - Rashid Saadoun Muhammad Hassan Al-Abadi, The Iraqi-Kuwaiti Border, Master's Thesis, College of Arts, University of Baghdad, 2001, p. 123.

2- Qasim Abd Ali Atheeb Al-Bahadli, Iraqi ports and their impact on the power of the state, a study in political geography, Master's thesis, Ibn Rushd College of Education, University of Baghdad, 2010, p. 100.

3- Jawad Kazem Al-Bakri, and Qasim Muhammad Obaid, the Kuwaiti Mubarak Port Crisis and its Impact on Iraq, Strategic Brochure, Hamo Rabi Center for Strategic Studies, 1st edition, 2011, p. 11.

4- Rashid Saadoun Muhammad Hassan Al-Abadi, The Iraqi-Kuwaiti Border, Master's Thesis, College of Arts, University of Baghdad, 2001, p. 57.

5- Muhammad Abdullah Khaled Al-Abdulqader, The Kuwaiti-Iraqi Border: A Study in Political Geography, Kuwaiti Research and Studies Center, Kuwait, 1st edition, 2000, p. 180.

6- Jaafar, Muhammad Radi (2013) The economic effects of the establishment of the Kuwaiti Mubarak Port on Iraqi ports, Gulf Economic Journal, Issue 24, p. 26.

7- Al-Mahmoud, Hassan Khalil Hassan (2018), article on the great port of Al-Faw, whose beginning is stumble and its end is heartbreak - an article published on the Voice of Iraq website - Al-Muthaqaf newspaper - Writings in Al-Mizan 11-25-2018.

8- Muhammad Thamer Al-Saadoun, Iraqi Maritime Borders, doctoral thesis, College of Law, University of Baghdad, 2002, p. 107.

9- Ahmed Adnan Abdul Karim, The United Nations and the International Peacekeeping Forces, Master's thesis, College of Political Science, Baghdad, 1992, p. 181.

Internet sources:

1. The Arabic Encyclopedia (14/1/2023). History, Geography and Archeology: Khor Abdullah, Volume Fifteen, Human Sciences, accessed on the link on (5/7/2026):

2. www.arab/ency.com/index.php?module=pnencyclopedia&fence=display- term

3. Ziadeh, Ikram (2023 AD), The Importance of the Arab Gulf States During International Wars and Conflicts, European Center for Counter-Terrorism and Intelligence Studies, accessed 6/9/2026 AD at the link: https://www.europarabct.com/

4. "KUNA: Sheikh Sabah Al-Khaled...signing two agreements with Iraq as a culmination of the visit of His Highness the Emir of the country to Baghdad - Political Affairs - 04/30/2012." www.kuna.net.kw. Archived from the original on 2023-10-18. Viewed on 09-23-2023.

5. "Judge Rahim Al-Ugaili in his weekly article for #Iraq_Observer: The Khor Abdullah Agreement still exists! - Observer Iraq." September 9, 2023. Archived from the original on 2023-10-18. Viewed on 09-19-2023.

6. “Iraqi Facts 4 Law of Ratification of an Agreement between the Government of the Republic of Iraq and the Government of the State of Kuwait Concerning the Regulation of Bahrain Navigation in Khor Abdullah No. (42) of 2013” (PDF). Iraq: The Iraqi Facts A. 4299. Muharram 21, 1435 AH November 25, 2013 AD The fifty-fifth year: Archived from the original (PDF) on 06-02-2023.

7. “An Iraqi appealed to the President of the Republic and the Prime Minister against the decision to invalidate the Khor Abdullah agreement with Kuwait.” Archived from the original on 04/16/2025. Viewed on 05/07/2025.

8. Iraqi facts. “Law Ratifying an Agreement between the Government of the Republic of Iraq and the Government of the State of Kuwait Concerning the Regulation of Maritime Navigation in Khor Abdullah” (PDF). Issue No. 4299 Muharram 21, 1435 AH / November 25, 2013 AD, fifty-fifth year: 1 and 2. Archived from the original (PDF) in 2024.

9. New maps revealed confirming that Iraq is deprived of any view of the Gulf The information was archived on March 7, 2017 on the Wayback Machine website

10- United Nations Convention on the Law of the Sea, Third Conference, 1981, Jamaica, Montego, p. 71. Text of the agreement on the Al Meezan website, the Qatari Legal Portal at the link www.almeezan.qa/AgreementsPage.asp?id=9917language=ar

11- he Iraq-Kuwait Dispute: Evolution of the Iraq-Kuwait international boundary

12- “United Nations, Security Council Resolution 833 (1993), Annex, Map No.30, Khor Abdullah Boundary”